«اتهامات المالكي».. كاد المريب أن يقول خذوني!

صالح القلاب

لم ينتظر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ولا للحظة واحدة بعد قرار للمملكة العربية السعودية، بعد طول انتظار وصبر كصبر أيوب، باعتبار عدد من الأحزاب والجماعات والمجموعات، حركة الحوثيين و«داعش» و«النصرة» وحزب الله، وبالطبع «الإخوان المسلمون»، أنها أساس البلاء، وأنها جماعات إرهابية مطلوبة بحكم القوانين الشرعية والوضعية السارية، فهو، أي المالكي، سارع، وكأنه لديغ أفعى أو عقرب، إلى هجوم معاكس استغل فيه إحدى الفضائيات الأوروبية وكال خلالها، وإن بارتباك وبكلام القاء على عواهنه، تهما عشوائية ومن دون إثبات واحد لدولة المعروف عنها أنها كانت أول ضحايا الإرهاب، وأنها أول من قاوم هذه الآفة، وأنها عندما بادرت إلى هذه القرارات الأخيرة فإنها في حقيقة الأمر قد بنت على ما كان قائما، وأنها قد استكملت ما كانت بدأته قبل عشرات الأعوام. كان على المالكي، ولو أنه متأكد من الاتهامات التي أطلقها جزافا ومن قبيل «يكاد المريب أن يقول خذوني»، وعلى أساس حكمة لم يعرف كيف يستخدمها تقول «إن الهجوم خير وسائل الدفاع»، أن يتريث وأن يدقق في الأسماء؛ أسماء التنظيمات والمنظمات، التي شملها هذا القرار السعودي الذي سبقته مراجعات كثيرة وجدية ليدرك أن ما قاله يثبت أنه متورط في الإرهاب حتى شوشة رأسه إنّ في العراق وإنّ في سوريا وإنّ في دول عربية شقيقة أخرى، من بينها مملكة البحرين التي جاء اصطفافه ضدها مبكرا بأوامر من فيلق القدس وقاسم سليماني، وبينها أيضا اليمن الذي استوعب الإيرانيون حوثييه ووجهوهم لخدمة مؤامرة تطويق السعودية من الجنوب، والذين استوعبوا أيضا «التقدميين»!! الذين تخلوا عن ماركسيتهم التي طالما تغنوا بها وأعلنوا التزامهم بها عندما كان هناك الاتحاد السوفياتي الذي كانوا يصفونه بأنه عظيم وأنه قادم ليملأ الأرض عدلا واشتراكية بعد أنْ امتلأت جورا للفلاحين والطبقة العاملة.

والغريب أن المالكي، الذي أصبح يتصرف في العراق على أساس أنه ظل الله على الأرض ما دام أنه مبارك من الولي الفقيه، قد نسي في غمرة حديث إنشائي مهزوز وغير مترابط أنه قبل أنْ يتهم السعودية وقطر بـ«الإرهاب» كان قد ألصق هذه التهمة بحليفه ومثله الأعلى في الاصطفاف الطائفي بشار الأسد، وكان قد تقدم بشكوى بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن الدولي متهما النظام السوري، هذا ما غيره، بأنه يصدر الإرهابيين إلى بلاد الرافدين وأنه يخوض معركته مع الأمريكيين على الأراضي العراقية.

لقد كان على المحاور باسم الفضائية الأوروبية أن يسأل المالكي عمن أرسل كل هذه المجموعات المذهبية، التي تجاوز عددها اثنتي عشرة مجموعة وجماعة وعصابة من بينها «عصائب الحق» و«أبو الفضل العباس» و«ذو الفقار»، إلى سوريا لتقوم بكل هذه الجرائم التي قامت بها ضد الشعب السوري، وكان عليه، أن يسأل رئيس الوزراء العراقي عن «داعش» وأين تشكلت وعن «القاعدة» التي لم يعد خافيا، إلا على أصحاب أنصاف العقول أو المزورين، أن قاعدتها الرئيسية بعد إخراجها من أفغانستان قد أصبحت في إيران.. وهناك شواهد وأدلة كثيرة لا حصر لها من بينها إقامة عائلة أسامة بن لادن الطويلة على الأراضي الإيرانية برعاية الولي الفقيه، كل العالم يعرف معرفة أكيدة، وفي مقدمة ذلك الأمريكيون، أن كل الأسلحة الفتاكة التي ترسل وبالطائرات من إيران إلى سوريا لذبح الشعب السوري ترسل بعلم نوري المالكي وبتخطيطه باعتباره ليس رئيس الوزراء العراقي وإنما العضو القيادي في حزب «الدعوة»، الذي تأسس حتى قبل انتصار الثورة الخمينية كنواة لفتنة طائفية ومذهبية في العراق، وأيضا فإن كل العراقيين يعرفون أن «الأخ جواد» يرفع راية الجهاد ضد «داعش» في الرمادي وهو يذبح العرب السنة من دون رحمة ولا هوادة، وأن إرهابيي هذا التنظيم لا يأتون من الغرب إلى الشرق، وإنما من الشرق إلى الغرب، فقاعدتهم الأساسية هناك قد جرى إنشاؤها في فترة سابقة في إيران عندما كان «الزرقاوي» أكبر المحظيين في الحوزات العسكرية والاستخبارات الإيرانية. إن المالكي نفسه لا يمكن أن يصدق نفسه وهو يتهم هاتين الدولتين العربيتين برعاية ومساندة التنظيمات الإرهابية في العراق، فهو يعرف أن هذه التنظيمات هي تنظيماته لأنها تنظيمات إيرانية ولأنها متخصصة في قتل المناوئين لإيران ولبشار الأسد ونظامه والمناوئين لـ«السيد» حسن نصر الله ولأن الحوثيين بالتنسيق مع الولي الفقيه وقاسم سليماني يحاولون تطويق السعودية من الجنوب ويسعون لتحويل اليمن إلى قاعدة إيرانية كما هو وضع العراق الآن ووضع سوريا وأيضا وضع السودان ولبنان للأسف.

وبالتالي فإن كل هذه التهم وكل هذه الافتراءات و«الأكاذيب» أيضا تؤكد على أن «الأخ جواد» يعيش أزمة عراقية داخلية خانقة، وأنه عندما يسارع إلى اتهام السعودية بالإرهاب فإنه في حقيقة الأمر يريد تصدير أزمته هذه إلى الخارج وكل هذا وهو يعرف أن ما يقوله غير مقنع لا للشعب العراقي ولا لقواه الاجتماعية والسياسية والوطنية وأنه مجرد استجابة، رغم أنفه، لإيران التي يقاتل فيلق «قدسها» وألوية مجموعاتها الطائفية والمذهبية، في سوريا وفي اليمن وفي العراق نفسه والتي تقوم بكل هذه الأعمال الإرهابية والإجرامية باسم الدفاع عن مقامات ومراقد الشيعة، والشيعة منها براء، وباسم المقاومة والممانعة.. وأي مقاومة وممانعة والجولان مقفل أمام المقاومين والممانعين أكثر من أربعين سنة.

إن كل العراقيين الذين استمعوا إلى اتهامات المالكي لا بد أنهم هزوا رؤوسهم تعجبا وتندرا، ولا بد أن بعضهم ضحك حتى حدود الاستلقاء على الظهور، فرئيس الوزراء العراقي، الذي غدا وهو يقترب من موعد الانتخابات التشريعية خصما للسيد ابن السيد مقتدى الصدر الرجل العروبي الصادق الذي رغم الضغوط الهائلة التي تمارس عليه يصر على أن المرجعية الشيعية الشريفة يجب أن تبقى مرجعية عربية ويجب أن يكون مقرها النجف ويجب عدم السماح بنقلها إلى «قم» والذي وصف «الأخ جواد»، العضو القديم في حزب «الدعوة»، بأنه طاغوت ومتكبر وأنه ديكتاتور لا يجوز أن يبقى في موقعه يحكم الشعب العراقي بالحديد والنار. وأيضا وبالإضافة إلى مشكلته هذه المتفاقمة مع السيد مقتدى الصدر فإن لـ«الأخ جواد» مشكلة بل مشاكل أخرى مستعصية مع إياد علاوي وتكتله القومي العربي ومع معظم مكونات البرلمان العراقي وأيضا وإلى حد ما مع عمار الحكيم ومع الزعيم الكردي الكبير مسعود بارزاني، الذي هو زعيم عراقي، والذي كان قد أوى المالكي وأحسن إليه عندما كان مجرد معارض لا ينظر إليه حتى الإيرانيون بأهمية. وهكذا ولو أن المالكي لم يسع للهروب من «إرهابيته» وتورطه في دعم الإرهابيين المذهبيين وغير المذهبيين الذين يفجرون في العراق والذين يذبحون الشعب السوري ويدمرون مدنه وقراه، بإلقاء التهم «السخيفة فعلا» على الذين كانوا أول ضحايا هذا الإرهاب الطائفي الغاشم فقد كان عليه أن يشد الرحال إلى الرياض وإلى الدوحة وأن يضع يده في أيدي أشقائه وأن يعلن أنه يقف إلى جانب هؤلاء.. ضد الدولة التي سلمها الأمريكيون مقاليد أمور العراق العظيم والذي يحكم الآن شعبه العظيم قاسم سليماني المقيم حاليا على الرحب والسعة في «السليمانية» في الشمال العراقي بالحديد والنار. كان على المالكي أن يفعل هذا لو أنه حر بإرادته ولو أنه قادر على اتخاذ قراره بنفسه، لكنه بادر، وبمجرد إصدار السعودية لقراراتها الصحيحة المهمة الأخيرة ضد الإرهاب، إلى ما بادر إليه بإلقاء التهم التي ألقاها جزافا على عاتق دولة هي أول من قاوم الإرهاب وأول من صنفه كل هذا التصنيف الدقيق والهدف بالطبع هو اعتراض ما صدر عن الرياض قبل أن يصل إلى الولي الفقيه وقبل أن يصل إلى الألوية والكتائب الطائفية والمذهبية ومعها «داعش» و«النصرة» و«الإخوان» التي تستبيح دم الشعب السوري بحجة الدفاع عن مقام السيدة زينب ابنة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، والحقيقة أنها ارتكبت ولا تزال ترتكب كل هذه الجرائم لأن سوريا بشار الأسد أصبحت وغدتْ الزاوية الرئيسية لمشروعها التوسعي الفارسي الذي تمكن من إقامة رأسي جسرين متقدمين له، الأول في ضاحية بيروت الجنوبية والآخر في غزة هاشم، حيث حولها انقلاب «حماس» على منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى قاعدة لـ«المرشد العام»، وإلى مثابة ثورية للحرس الإيراني ولفيلق القدس بقيادة قاسم سليماني.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

النيل في خطر

صلاح بديوي

لا نعتقد أن الحكومة الإثيوبية وحلفاءها كانت ستجد توقيتا أفضل من هذا التوقيت لكي تكشف من عمليات البناء في سد النهضة، حيث تعاني مصر –وهي المتضرر الأكبر من تشييد هذا السد– تداعيات الانقلاب العسكري الذي شطرها إلى نصفين، ما بين مؤيد له وداعم للشرعية.

ولذلك انتهزت «أديس أبابا» الفرصة من أجل تحقيق طموحاتها في تشييد السد الذي يشكل تهديدا بالغ الخطورة لمصر المعروفة تاريخيا بأنها هبة النيل.

من هنا، تشهد الجهات المتخصصة والمعنية بالمياه في العاصمة المصرية القاهرة، مناقشات مستفيضة في ذات السياق، حيث حذر خبير المياه الدولي مغاوري شحاتة دياب من الخطر المحدق بالأمن القومي العربي جراء هذا السد، لما يشكله من تهديد بالغ الخطورة على الأمن القومي العربي.

وشدد «دياب» –وهو أكاديمي وخبير بارز في المياه– على أن هذا السد سيتحكم في تدفق المياه إلى مصر والسودان عبر 15 فتحة، ولعل الأخطر من ذلك هو أن السد المشار إليه ستتحكم فيه وتديره شركة كهرباء «إسرائيلية».

وأكد مغاوري دياب –الذي كان يتحدث إلينا في حلقة نقاشية– أن حصة مصر السنوية من المياه –البالغة 55 مليار متر مكعب– سوف تتناقص إلى أربعين مليار متر مكعب.

التغلغل الإسرائيلي

أهمية تحذيرات «دياب» تكمن في أن صانع القرار السياسي المصري –على الرغم من تقارير الأجهزة الأمنية التي تنبهه للخطر– ترك الساحة الإثيوبية خلال العقود الماضية لعربدة تل أبيب، حيث تشير تقارير صحفية «إسرائيلية» إلى أن جهاز الموساد موجود في أديس أبابا منذ 1995، وذلك تحت ستار تشييد مصنع لإعداد الوجبة العسكرية الإسرائيلية المشهورة «هلوف»، وأن هذا المصنع كان يديره ضابط الموساد الصهيوني «شلومو شنارتس»، وكان بمثابة غرفة عمليات للموساد في أديس أبابا.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أنه في أواخر العقد قبل الماضي عندما أثار مسؤول مصري التعاون الزراعي الإثيوبي مع إسرائيل رد عليه نظيره الإثيوبي قائلا: إن الخبراء الإسرائيليين موجودون في مشروعات مماثلة في الزراعة المصرية قبل أن يتواجدوا في إثيوبيا.

من هنا لم يكن مستغربا أن توقع الحكومة الإثيوبية عقدا مع شركة «إسرائيلية» لكي تشرف على إدارة سد النهضة عند الانتهاء من تشييده، وتسويق الكهرباء الناتجة عنه لدول المنطقة والعالم.

اختراق لا تعاون

ووفق المعلومات المتاحة لنا، فإن الوجود الصهيوني في إثيوبيا يشكل الآن نوعا من الاختراق، وأبعد ما يكون عن التعاون، ومن أبرز الشركات الإسرائيلية الموجودة في أديس أبابا شركة «تاحال» التي تستحوذ على عشرين مشروعا غالبيتها بمجالات السدود وتوليد الطاقة والزراعة.

هذا إلى جانب العشرات من المشاريع الأخرى التي تنفذها شركات إسرائيلية مماثلة، ويمولها البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، وتتعلق بمياه النيل في منطقة «الأوجادين» الصومالية العربية والتي تحتلها إثيوبيا، وبمسح مجرى نهر النيل، والمنطقة المحيطة.

إضافة إلى مائتي مشروع أخرى تابعة لمستثمرين إسرائيليين في مناطق متفرقة من أقاليم إثيوبيا غالبيتها بمجالات الزراعة والري.

وثمة مخاطر أخرى تتعرض لها مصر في ذات السياق، لا تقتصر على تداعيات تشييد سد النهضة فحسب، إنما الأمور وصلت إلى درجة زراعة مستثمرين إسرائيليين سلالات الأقطان المصرية الطويلة التيلة في إثيوبيا وتسويقها عالميا من أجل منافسة محصول القطن المصري في الأسواق العالمية، إلى جانب محاصيل أخرى مثل الأرز وقصب السكر.

ورغم العبث الصهيوني البادي للجميع على منابع النيل في الحبشة، فقد أدار الجميع ظهورهم له، وتحولت قضية سد النهضة إلى سجال للمكايدة السياسية بين فرقاء العملية السياسية بمصر الآن وطوال الشهور الماضية، على حساب الأمن القومي المصري والعربي.

وفي أعقاب الانقلاب العسكري الذي جرى في الثالث من يوليو/تموز عام ٢٠١٣ بالقاهرة، تبادل الجانبان المتصارعان في مصر الاتهامات ضد أطراف عربية بدعم تشييد سد النهضة، بدلا من توجيه تلك الاتهامات للطرف الأكثر خطورة وهو إسرائيل.

وهو أمر مؤسف لأنه لو صحت الإتهامات الموجهة لتلك الأطراف العربية من قبل الفرقاء في القاهرة بتمويل سد النهضة، فإنها لا بد أن تعلم أنها بتمويلها للسد، لا تتسبب في ضرر لنظام حكم بعينه في القاهرة، لكنها تضر مصر والسودان والأمن القومي العربي.

ومن المهم أن نشير إلى أن سد النهضة الإثيوبي قيد البناء يقع على النيل الأزرق على مسافة تتراوح بين عشرين وأربعين كيلومترا من الحدود السودانية، وعند اكتمال إنشائه المرتقب سنة 2017، سوف يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الأفريقية، والعاشر عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء، وتقدر تكلفة الإنجاز بـ4.7 مليارات دولار أمريكي.

خيارات مفتوحة

وتطالب مصر بضمانات دولية تحافظ من خلالها على حقوقها التاريخية في مياه النيل قبل أن تسمح لإثيوبيا بمواصلة تشييد السد، وهو ما ترفضه إثيوبيا، وتسبب في فشل المفاوضات التي جرت في الخرطوم مؤخرا مع إثيوبيا.

وقالت وزارة الخارجية المصرية إنها تقدمت بطلب رسمي لإثيوبيا لوقف البناء في سد النهضة حتى يتم الاتفاق على معايير تشغيله بين البلدين، وردت إثيوبيا أنها ستواصل البناء ولن تتوقف لأي سبب، مؤكدة حقها في تشييد السد.

وكان وزير الري المصري محمد عبد المطلب، قال إن كل الخيارات مفتوحة للتعامل مع إثيوبيا في أعقاب فشل المفاوضات بين البلدين، وربما ذلك هو ما دفع إثيوبيا للتأكيد على حقها في الدفاع عن هذا السد.

ورأى خبراء قانونيون أنه على القاهرة الإسراع في تقديم شكوى في الأمم المتحدة ضد تعنت إثيوبيا وإقامة دعوى في محكمة العدل الدولية لحفظ حقوق مصر في مياه نهر النيل.

لكن الخبير المائي بهاء القوصي ركز على ضرورة استغلال التقارب المصري الروسي، وكذلك التقارب مع الصين في حل أزمة سد النهضة.

ومن جهتها تقول إثيوبيا إنها لن تقترب من حصة مصر في المياه، وإن السد فيه مصلحة لكل للدول الثلاث مصر والسودان وأديس أبابا وخاصة بتوليد الكهرباء، وهو ما ينفيه الخبراء بمصر، حيث كشف اللواء يحيي مازن أن إثيوبيا قطعت مياه نهر أومو عن جارتها كينيا بعد أن وعدتها بأن السد لتوليد الكهرباء ولن يؤثر على المياه التي تصل إليها، ثم غدرت بها وبنت بدلا من السد ثلاثة، وستكرر هذا السيناريو مع مصر.

أهمية الحوار

ونحن نرى أن خيارات حل أزمة سد النهضة والتي تتمحور في الوساطة الدولية أو اللجوء إلى الأمم المتحدة، أو التحكيم الدولي، أو حتى الخيار العسكري، كل تلك الخيارات لا يمكن أن تكون بديلا للحوار المباشر، فطلب السلطات المصرية الوساطة الدولية أمر مؤسف ويعكس الفشل الواضح للسياسة المصرية نحو بلد أفريقي هو عمق تاريخي لمصر، ومن متطلبات أمنها القومي.

ومن هنا تجيء أهمية التعاون الإيجابي بين كل من مصر والسودان، من أجل التغلب على الخلافات مع إثيوبيا، بل ويعتبر من المتطلبات العاجلة للأمن القومي المصري والعربي، قبل أن تتفاقم الأمور للأسوأ، لكون أن أديس أبابا تربطها علاقات تاريخية وثقافية مع العرب بشكل عام، ومع أهل مصر والسودان بشكل خاص، وأي حرب قد تنشأ بين البلدين لن تحسم الخلافات إنما ستزيدها تعقيدا، وتخلف وراءها مشاكل جمة بين الدولتين سترثها الأجيال المقبلة في البلدين.

ومن هنا لا بد أن يراعي صناع القرار في البلدين أن في إثيوبيا مسلمين ومسيحيين يرتبطون بمؤسسات دينية بالقاهرة بروابط روحية، تلك المؤسسات الدينية من بينها الكنيسة الأرثوذكسية المصرية الأم، والتي تتبعها الكنيسة الإثيوبية يمكن أن تستثمرها الحكومة المصرية في إنهاء الأزمة مع أديس أبابا.

وختاما، يتوجب علينا أن نلاحظ أن في تفاقم الخلافات مع إثيوبيا حلم صهيوني. ففي وقت ينشغل فيه أهل مصر بصراعاتهم السياسية تجد تل أبيب في ذلك الانشغال ضالتها وفرصة كبري للوقيعة ما بين مصر والسودان وإثيوبيا ودول المنبع ككل، في محاولة لإشعال حروب المياه في المنطقة.

وهدف «إسرائيل» من وراء ذلك هو ابتزاز القاهرة بعد التحكم في إثيوبيا، وإجبار كل تلك الدول على الرضوخ لمشيئتها، وتوصيل مياه النيل عبر سيناء إلى المستوطنين ومزارعهم بالنقب المحتل، في الوقت الذي تواجه فيه مصر عجزا واضحا في مجال المياه.

عن «الجزيرة نت»

تحذير للمصفقين

فهمي هويدي

زعيم كوريا الشمالية قرر إعدام الرجل الثاني في النظام زوج عمته في ذات الوقت لعدة أسباب كان من بينها أن الرجل لم يكن يصفق بحماسة أثناء اجتماعات القيادة. استوقفتني هذه الإشارة في الخبر الذي بثته وكالة الأنباء الفرنسية «في 2013/12/13» متعلقا بإعدام الرجل «جانج سونج ثايك 67 سنة». إذ وقعت عليها حين رجعت إلى بعض المصادر قبل كتابة العامود الذي نشر أمس عن الانتخابات «النيابية» الكورية، التي أسفرت عن فوز الزعيم الشاب بنسبة 100٪ من الأصوات. احتفظت بالمعلومة التي دفعتني إلى محاولة التعرف على شخصية ذلك الشاب كيم جونج أون الذي تولى السلطة وعمره 27 عاما، خلفا لأبيه الذي كان قد ورثها بدوره عن جده كيم ايل سونج. كنت أعرف شيئا عن زمن الجد حين كانت سفارة بلاده في القاهرة تنشر ملاحق إعلانية من خلال مؤسسة الأهرام، تمجد الرجل وترفعه إلى مصاف آلهة الزمان. وبحكم وجودي في سكرتارية تحرير الجريدة آنذاك في السبعينيات كنت مضطرا لقراءة ما تنشره تلك الملاحق من أوصاف لشخصية الرفيق الرائع التي تغرد له العصافير حيثما ذهب وتصفق له الأجنة في بطون الأمهات «لا تسألني كيف». ومنذ ذلك الحين أدركت أن كوريا الشمالية لم تتجاوز سياسا عصر الفراعنة الذي عرفته مصر قبل خمسة آلاف سنة، حين كان الفرعون يوصف بأنه الملك الإله، لم أستغرب حين ورث الابن هالة الأب وقدسيته، وسار الحفيد على ذات الدرب، وصدق رغم أنه تلقى تعليمه في سويسرا إن العصافير تغرد له وإن الأجنة تصفق في بطون الأمهات، شغلتني قصة الرجل الثاني في النظام الذي كان من بين أسباب إعدامه ليس أنه لم يصفق، ولكن لأنه فعلها ولكن تصفيقه لم تتوفر له الحماسة اللائقة بمكانة الملك الإله. ذلك انه كان من أركان النظام، ولم يكن هناك شك في ولائه للرفيق الرائع وأبيه، فضلا عن أنه ظل مرشدا للزعيم الشاب حين تولى السلطة في عام 2011. وكان في موقف يسمح له بأن يدرك عاقبة التمرد عليه، هذا إذا لم يكن قد أسهم في تصفية الذين ساورتهم مثل هذه الفكرة. ولأنه كان زوج عمته فإن ذلك وفر له قدرا إضافيا من الثقة والاطمئنان باعتباره جزءا من الأسرة «الملكية» الحاكمة. إلا أن ذلك لم يحل دون قتل الرجل في نهاية المطاف واتهامه بالخيانة وإثارة الدسائس ضد الحزب والثورة والنظام الاشتراكي.

ظلت ترن في أذني حكاية عدم التصفيق بحماسة التي بدرت عن الرجل، وأسهمت في هلاكه في نهاية المطاف. ذلك أنني وجدتها دليلا يؤيد رأيا اقتنعتني التجربة به خلاصته أن المستبدين لا يريدون أعوانا مؤيدين، ولكنهم يريدون خدما طيعين. وكنت قد عبرت عن ذلك في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، حين وجدته يختار في بعض المواقع أناسا من الفرز الثالث والرابع. وقلت آنذاك إن أمامه كثيرين من المؤيدين الذين يقبلون الأيادي لكنه أو أجهزته تفضل استخدام الذين يلعقون الأحذية، كانت في ذهني وقائع عدة، من بينها قصة اجتماعه مع بعض وزرائه وأعوانه لمناقشة عدة أمور، بينها اعتزامه إلغاء التمثيل التجاري في السفارات، بعدما وجد أنه يحمل الموازنة العامة أعباء مالية كبيرة في حين أن مردوده ضعيف، وإزاء حماسه لفكرة الإلغاء فإن أحد الصناعيين الكبار من رجاله وأعوانه زلت لسانه أثناء الكلام، وقال إن ذلك قرار خاطئ. وهو ما لم يتوقعه مبارك من الرجل. فتجاهله، ولم يصافحه حين غادر الاجتماع. عقابا له على جرأته التي دفعته إلى تخطئه رأي أبداه الرئيس، وحين تجاهله فإن الدولة كلها قاطعت الصناعي الكبير، ولم يسوَّ الأمر إلا بعد توسط آخر من أعوان مبارك الذي استطاع أن يستعيد رضاه على الرجل.

المستبد يعتبر الرعية خادمة، ويتعامل مع أعوانه باعتبارهم من طبقة كبار الخدم. هذه فكرة أوردها عبدالرحمن الكواكبي قبل أكثر من قرن في كتابه الذي ألفه عن طبائع الاستبداد، ولأن الأمر كذلك فإن المستبد يتوقع عن أعوانه الذين شملهم برضاه أن يكونوا دائمي التمجيد والتصفيق له. ويفاجئه ويغضبه أن يقصر أحدهم في ذلك، الأمر الذي يفسر لنا لماذا لجأ الرفيق الكوري الرائع إلى اتهامه لمرشده بالخيانة وإعدامه لأن حرارة تصفيقه كانت دون ما توقعه منه.

لأن تلك من صفات الحاكم المستبد فإن الإمام أبوحامد الغزالي حذر في كتابه «إحياء علوم الدين» من مخالطة السلاطين الظلمة، إذ أفرد في مؤلفه بابا خصصه لما يحل من مخالطتهم وما يحرم. ونقل فيه حديثا نبويا قال عن أولئك الظلمة إن «من نابذهم نجا ومن اعتزلهم سلم أو كاد يسلم ومن وقع معهم في دنياهم فهو منهم». واستشهد بحديث آخر يقول: أبغض القراء «الفقهاء» لى الله تعالى الذين يزورون الأمراء. «الظلمة». كما نقل على لسان فقيه المغرب سحنون بن سعيد قوله: ما أسمج بالعالم أن يؤتى إلى مجلسه فلا يوجد. فيسأل عنه فيقال عند الأمير. واستشهد بقول الصحابي أبوذر الغفاري لا تغش أبواب السلاطين، فإنك لا تصيب من دنياهم شيئا إلا أصابوا من دينك أفضل منه.

اعتبر الإمام الغزالي أن مخالطة الحكام الظلمة من المنكرات التي يتعين أن ينأى أهل العلم والرشد بأنفسهم عنها. وثمة كلام آخر كثير في كيفية ومراتب تغيير أمثال تلك المنكرات لا مجال للتفصيل فيه الآن، لأننا بصدد سياق آخر، جرنا إليه مصير الرجل الذي لم يصفق، كما يجب للرفيق الرائع. فاحذر يارعاك الله من أن تنضم إلى جوقة المصفقين للظلمة، تجنبا للهلاك إن لم يكن في الدنيا ففي الآخرة.

عن «الشروق» المصرية